أزمة الثقة بين القيادات الكردية تُجمّد جهود تشكيل حكومة كردستان



تواجه محاولات تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق مأزقًا جديدًا، في ظل تصاعد أزمة الثقة بين الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني. فقد تجددت الخلافات حول تقاسم المناصب والصلاحيات، مما يعقد جهود تشكيل الحكومة، على الرغم من مرور أكثر من عام على الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 20 أكتوبر 2024.

وبحسب تقرير حديث لموقع العربي الجديد وتابعته "المطلع"، فإنه:"رغم التفاؤل الذي ساد في مطلع الشهر الجاري إثر اجتماع رعاه الزعيم الكردي مسعود البارزاني، ضم قيادات رفيعة من حزبه ووفدا من الاتحاد الوطني ضمّ رئيس الحزب بافل الطالباني ونائبه قوباد الطالباني، اتفقا خلاله في خطوة أولى على أن يستأنف برلمان كردستان عمله ونشاطاته خلال أسبوعين ومن ثم تكتمل باقي الخطوات، إلا أن هذا التقارب سرعان ما تفكك بسبب الخلافات على المناصب".

ويتمحور جوهر الخلاف بين الحزبين حول عدد من المناصب الحساسة في الحكومة المقبلة، وفقا لمسؤول كردي رفيع طلب عدم ذكر اسمه، خلال حديث مع "العربي الجديد"، مشيرًا إلى أن:"الخلاف تعمق مجددا بشأن

عدد من المناصب الحساسة في الحكومة المقبلة، خاصة حقائب الداخلية والمالية وغيرها، وهي مواقع تعد شديدة الحساسية في موازين القوى"، مبينا أن:"الاتحاد يطالب بتوسيع حصته التنفيذية والمشاركة في المؤسسات الحكومية لضمان ما يعتبرها مشاركة حقيقية".

وأضاف أن، الديمقراطي يتمسك بما يعتبره استحقاقا انتخابيا له، وأن هذا الخلاف تعمق حتى عطل التفاهمات، مرجحا أن:"تعود المفاوضات إلى نقطة الصفر في حال استمرار تشدد الطرفين".

وإثر ذلك، منح الحزب الديمقراطي الكردستاني غريمه الاتحاد الوطني مهلة محددة تمتد حتى موعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق (11 من الشهر المقبل)، أملاً بحسم الخلاف المستمر حول تقاسم السلطة، وإلا فإنه سيذهب إلى "خيارات أخرى"، بحسب ما نقلته وكالات إخبارية محلية.

ومقابل ذلك، أكد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني سعدي أحمد بيرة أن:"حزبه لن يشارك في أي حكومة تشكل من دون اتفاق شامل وواضح على الخطوات اللاحقة"، مشددا في إيجاز للصحافيين، أمس الخميس، على أن:"حزبه يريد مشاركة حقيقية ومتوازنة في الحكومة المقبلة".

وشدد على أن، هناك محاولات لتشكيل الحكومة، لكن لا يمكن المضي في ذلك قبل التوصل إلى اتفاقات واضحة وتفاهمات استراتيجية بشأن الخطوات المقبلة، محذرا من أنه:"إذا بدأ برلمان كردستان عمله الآن، ثم أدى رئيس الإقليم اليمين الدستورية، وبعدها كُلّفت الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة، فإن الاتحاد الوطني لن يشارك بهذه الطريقة"، وأشار إلى أن:"المحادثات ما زالت مستمرة، نحن نريد شراكة حقيقية، لأن الحكومة المقبلة يجب أن تكون حكومة استكمال مشاريع إقليم كردستان السابقة، ومعالجة الخلافات التي كانت قائمة في الماضي".

وقال الأكاديمي الكردي إسماعيل الباجلان، لـ"العربي الجديد"، إنه من الواضح أن هناك أزمة ثقة بين الحزبين الكرديين، وأن الاتحاد يتعامل بحذر شديد بشأن أي خطوة نحو عقد جلسة البرلمان، وأكد أن:"الحزب يخشى في حال عقدت الجلسة من دون تفاهمات مسبقة واتفاقات بشأن الحقائب الوزارية والمناصب السيادية، من أن الديمقراطي الكردستاني باعتباره الحائز على أكثر المقاعد قد يستميل كتلا أخرى ويشكل الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة، ويحوز أكثر المناصب"، وأشار إلى أن:"التوازن بين الحزبين الكرديين لم يعد قائما كما في السابق، إذ يسعى كل منهما لتعزيز موقعه داخل السلطة وهو ما يجعل التوصل لتسوية صعباً للغاية".

وفاز الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في الإقليم، ويقوده مسعود البارزاني، في انتخابات برلمان كردستان التي جرت في الـ20 من أكتوبر من العام الماضي 2024، بـ39 مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة 100 مقعد، تضاف إليها ثلاثة من مقاعد الأقليات التي فازت بها قوى مقربة منه، بينما يمتلك منافسه حزب الاتحاد الوطني، الحاكم في مدينة السليمانية، بقيادة بافل الطالباني، 23 مقعداً، إضافة إلى مقعدين من مقاعد الأقليات.

وأما حراك "الجيل الجديد" الذي يرفع شعار المعارضة، فقد حصل على 15 مقعداً، يليه حزب الاتحاد الإسلامي الذي حصل على سبعة مقاعد، ثم حزب الموقف الوطني الذي فاز بأربعة مقاعد، وجماعة العدل بثلاثة مقاعد، ومقعدان لحزب جبهة الشعب بقيادة لاهور شيخ جنكي، الذي اعتُقِل أخيرا بتهم الإخلال بالأمن العام وإثارة الفوضى، ومقعد لكل من حركة التغيير والحزب الاشتراكي.